اقتصاد

الزيتون التونسي في مرمى المضاربين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

حذر خبراء زراعة من تأثير شبكات المضاربة على أسعار زيت الزيتون في تونس مع انطلاق موسم القطاف الذي يتوقع أن ينتج عنه جمع محصول يصل إلى 340 ألف طن. وهذا العام رافق انطلاق موسم قطف الزيتون جدل حول الأسعار وسط مطالب بتأمين حصة للسوق الداخلية بأسعار منخفضة تتماشى مع القدرات الشرائية للمواطنين. ويدفع مضاربون في السوق نحو تخزين أكبر كميات ممكنة من الزيت القابل للتصدير عبر صفقات تبخس سعر الزيت المجمع من صغار المنتجين مع بداية الموسم. وفي المقابل، يحاول المزارعون ضمان مردودية جيدة من الموسم بعدما تسبب الجفاف خلال السنوات الماضية في تراجع مداخيلهم وفقدان مساحات واسعة من الأشجار التي أتلفها نقص المياه. ويراهن المصدرون في تونس على ارتفاع الطلب العالمي على الزيت التونسي لتحقيق إيرادات مهمة من العملة الصعبة، بعدما بلغت عائدات تصدير الزيت خلال الموسم الماضي نحو خمسة مليارات دينار (1,6 مليارات دولار)، وفق أحدث بيانات كشفت عنها وزارة الزراعة. يؤكد الخبير الزراعي والعضو السابق في المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين أنيس الخرباش أن الارتباك الذي تشهده سوق الزيت مع انطلاقة موسم جني المحاصيل مردّه محاولات المضاربين خفض الأسعار إلى أدنى مستوياتها لإعادة بيعه لاحقا بأسعار مرتفعة. وقال الخرباش، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن المضاربين يملكون آليات للتحكم في الأسعار في السوق، من أبرزها القدرة على توفير السيولة للفلاحين للتجميع وعصر الزيت، مستغلين نقص خطوط التمويل البنكية الخاصة بتمويل موسم جني الزيتون. وحسب الخرباش، فإن الضغوطات المالية التي يرزح تحتها المزارعون تدفعهم إلى التفريط في محاصيل الزيتون والزيت بأسعار رخيصة مقارنة بالأسعار المتداولة في السوق العالمية والتي تراوح ما بين 7,3 و9 يورو للتر الزيت الواحد. وتحدث المسؤول السابق بمنظمة المزارعين عن لوبيات ضغط تفرض سيطرتها على سوق الزيتون على حساب المزارعين والمستهلكين المحليين. ومع بداية موسم الجني يراوح سعر لتر زيت الزيتون في الأسواق المحلية ما بين 16 و20 دينارا حسب الجودة. لكن الخرباش قال إنه من المبكر جدا تحديد سعر مع بداية الموسم، مرجحا أن يصل سعر لتر الزيت إلى ما بين 20 و22 دينارا. وقال: «ينطلق موسم الزيت فعليا في منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وغالبا ما تكون جودة المحصول المجمع في تلك الفترة عالية مقابل محصول أقل جودة يجمّع في بداية الموسم». وحول تأثيرات الارتفاع المتوقع لأسعار الزيت مع تقدم موسم الجني مقارنة بالأسعار المتداولة خلال هذه الفترة، أفاد الخرباش بأن استهلاك السوق الداخلية لا يشكل إلا نحو 10% من مجموع محاصيل الزيت. وقال: «يجب أن توفر الدولة آليات التدخل لتوفير حصة من محصول الزيت للسوق المحلية بأسعار مدعمة، وأن تحمي المزارعين والمنتجين من جشع المضاربين». وتستهلك السوق المحلية سنويا ما بين 30 و33 ألف طن من الزيت من مجموع محصول متوقع بـ340 ألف طن. والعام الماضي تدخلت السلطات التونسية في السوق عبر ضخ 7,5 آلاف طن من الزيت بأسعار لم تتجاوز 15 دينارا (5,1 دولارات)، بعدما سجلت أسعار الزيت قفزات صاروخية تجاوزت 25 دينارا.

(Getty)

برامج الإعانات توفر 2,45 مليون فرصة عمل

ذكرت أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين أن البلاد عززت تنفيذ برامج إعانات العمل من قبل الحكومات المحلية في المشروعات الرئيسية ومشروعات البنية التحتية الزراعية والريفية لتعزيز التوظيف. وأفادت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح أن هذه البرامج وفرت في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024 إجمالي 2,45 مليون وظيفة للعمال محدودي الدخل، بزيادة 30,2 بالمائة على أساس سنوي، ووزعت أجوراً بلغ إجماليها 31 مليار يوان (حوالي 4,35 مليارات دولار)، بزيادة 22,7 في المائة عن العام السابق. وتستهدف برامج إعانات العمل الأشخاص المحتاجين إلى فرص عمل، وخاصة سكان الريف الذين انتشلوا من براثن الفقر، وأفراد الفئات الضعيفة المعرضة للعودة إلى الفقر.

لقطات

انكماش القطاع الخاص غير النفطي في مصر

أظهر مسح أمس، أن أداء القطاع الخاص غير النفطي في مصر واصل التراجع في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وذلك في وقت تسببت فيه ضغوط التكلفة المرتفعة في كبح أحجام الطلبيات الجديدة. وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز غلوبال لمديري المشتريات في مصر إلى 49 في أكتوبر من 48,8 في سبتمبر/ أيلول الماضيين، لكنه يظل أقل من مستوى 50 الفاصل بين النمو والانكماش. وسجل أداء القطاع الخاص غير النفطي في مصر انكماشاً لنحو 44 شهراً، وتحديداً منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 وحتى يوليو/ تموز 2024، ثم حقق انتعاشاً طفيفاً في أغسطس/ آب 2024 بوصوله إلى 50,4 نقطة من 49,7 نقطة في يوليو، ثم عاود الانكماش مرة أخرى في أكتوبر وسبتمبر/أيلول الماضيين.

تراجع إيرادات أرامكو السعودية 15%

أعلنت شركة أرامكو السعودية، أمس، عن تراجع بنسبة 15% على أساس سنوي في صافي دخل الربع الثالث من عام 2024، مع تواصل خفض الإنتاج وأسعار النفط. في الوقت الذي أظهر فيه مسح تسارع نمو القطاع غير النفطي في المملكة خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقالت المجموعة العملاقة، خامس أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية والمملوكة بشكل كبير للدولة التي تعد أكبر مصدّر للنفط، في بيان، إن الانخفاض من 32,58 مليار دولار العام الماضي إلى 27,6 مليار دولار، ناجم خصوصاً عن تراجع أسعار النفط الخام. وأضافت في بيانها «تتأثر نتائج أعمال أرامكو السعودية وتدفقاتها النقدية في المقام الأول بأسعار المواد الهيدروكربونية والمنتجات المكررة والكيميائيات».

6 قطاعات ترتفع ببورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس مرتفعة، بدعم صعود ستة قطاعات، مع ترقب ما سيؤول إليه المشهد السياسي في الولايات المتحدة الأميركية بانطلاق الانتخابات الرئاسية، وانتظار تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وزاد المؤشر العام بنسبة 0,22% ليصل إلى النقطة 10568,52؛ ليربح 23,12 نقطة عن مستوى أول من أمس. ودعم الجلسة ارتفاع ستة قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 1,02%، بينما تراجع قطاع الصناعات وحيداً بـ0,28%. وتراجعت السيولة إلى 331,86 مليون ريال، مقابل 407,04 مليون ريال أول من أمس، وبلغت أحجام التداول 132,8 مليون سهم، مقارنة بـ198,11 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 12,72 ألف صفقة مقابل 12,95 ألف صفقة الاثنين.

تحذيرات من مخاطر مناورة الحكومة المصرية مع صندوق النقد

القاهرة ـ **عادل صبري**

تجري الحكومة المصرية مفاوضات مكثفة مع بعثة صندوق النقد الدولي التي بدأت أمس الثلاثاء وتستمر لمدة أسبوع بالمراجعة الرابعة للموازنة العامة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الموقع بين الصندوق والقاهرة في فبراير/ شباط 2022، جرى تطويره في مارس/ آذار 2023، مقابل قرض قيمته ثمانية مليارات دولار. وفي ظل ذلك، يبدى خبراء اقتصاد مخاوفهم من تعويل الحكومة على طلب المزيد من القروض من صندوق النقد والجهات الداعمة الدولية، لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مستغلة حالة الاضطراب الجيو-سياسي، التي تشهدها المنطقة، ودفع شركاء مصر في واشنطن والاتحاد الأوربي ودول الخليج، إلى دعم المزيد من الاقتراض. دعا الخبراء الدولة بأن تسمح بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية، بدلا من الاكتفاء بالمناورة مع صندوق النقد، حول زيادة القروض أو مدد تنفيذ زيادة أسعار المحروقات التي ارتفعت ثلاث مرات أثرت على زيادة معدلات التضخم عن 26%، بعد تراجعه لفترة وجيزة خلال الصيف الماضي بما أثار حالة من السخط الشعبي. قال خبير التمويل والاستثمار رشاد عبده لـ«العربي الجديد» إن الحكومة التزمت أمام الصندوق بيع 35 شركة عامة خلال عامي 2023/ 2024، ولم تستطع الوفاء بتعهدها مع صندوق النقد، مع تذبذب سعر الصرف عام 2023، ولجوئها إلى بيع حصتها في الشركات العامة إلى مستثمر رئيسي بما أفقدها تحصيل أكثر 2,2 مليار دولار، وتخلت عن ملكية أصول تاريخية وشركات تحقق عوائد كبيرة بالدولار لصالح الموازنة العامة. أضاف عبده أن الحكومة أصبحت عالقة بين عدم قدرتها على الوفاء بشروط الصندوق، وصعوبة البيع السريع للأصول بما يدفعها إلى تحميل الضغوط المالية على المواطنين، مع توسعها في بيع الأصول العامة، لضمان سداد العجز المتوقع في الموازنة ودفع قيمة الواردات من السلع الأجنبية. في سياق متصل، دعا المركز المصري خبراء الاقتصاد لمناقشة نتائج تقريره الشهر حول الأسواق الدولية والمحلية، صباح اليوم الأربعاء، بحضور رئيس هيئة الرقابة المالية السابق شريف سامي ومساعد وزير التموين السابق مدحت نافع. حذر المركز المصري للدراسات الاقتصادية، في تقرير حديث، من تعويل الحكومة على مواجهة أزمة الديون الخارجية، على بيع الأصول عبر صفقات مالية ضخمة، كمدينة رأس الحكمة التي بيعت للصندوق السيادي بدولة الإمارات.

موازنة حرب طويلة في إسرائيل

مصطفى عبد السلام

لا صوت يعلو فوق صوت الحرب داخل إسرائيل، كل إمكانيات دولة الاحتلال موجهة إلى دعم حرب الإبادة الجماعية التي تخوضها إسرائيل في غزة ثم لبنان منذ أكثر من عام. الجزء الأكبر من الإيرادات العامة مخصص لشراء مزيد من الأسلحة الفتاكة لخوض حرب طويلة وعلى جبهات عدة بما فيها جبهة إيران، وتمويل استدعاء مزيد من جنود الاحتياط والإنفاق عليهم لكسب ولائهم ونشر آلاف الجنود في مناطق القتال. حكومة نتنياهو بأتت توجه إيرادات الدولة وناتج أنشطة الاقتصاد إلى زيادة الإنفاق العسكري بمعدلات قياسية وتخصيص أموال باهظة لاستيراد أحدث الأسلحة. موازنة عام 2025 ترجمة دقيقة لذلك، فبعد تأجيلات وخلافات استمرت شهوراً مررت حكومة الاحتلال، الميزانية الجديدة التي يتجاوز حجمها 607,4 مليارات شيكل (162 مليار دولار). ولأنها ميزانية عسكرية بامتياز، فقد عبر عنها وزير المالية اليميني بتسلئيل سموتريتش قائلاً إن «الهدف الرئيسي لميزانية 2025 هو الحفاظ على أمن إسرائيل وتحقيق النصر على جميع الجبهات، مع حماية مرونة الاقتصاد الإسرائيلي والمحافظة على صموده»، وتأكيده أيضاً أن «الميزانية ستساعد وتدعم احتياجات الحرب حتى تؤدي إلى نصر يسمح للاقتصاد الإسرائيلي القوي بالنمو والازدهار لسنوات عديدة».

وفي نظرة تفصيلية لموازنة العام الجديد نلحظ أن الجزء الأكبر منها مخصص للمجهود الحربي، فقد تضمنت بنودها زيادة باهظة في الإنفاق على الحرب والتي سيتم تمويل جزء منها عبر فرض أعباء ضريبية جديدة على المواطن وخفض الإنفاق العام وتقليص مخصصات الوزارات الخدمية. وبحسب الموازنة 2025، سيكون الإنفاق على الحرب هو البند الأكبر في مخصصات دولة الاحتلال، حيث يبلغ إجماليه 117 مليار شيكل، وهو أعلى بنسبة 80% من خطة ما قبل الحرب لعام 2024. كما تم تخصيص حزمة إضافية بقيمة تسعة مليارات شيكل لدعم جنود الاحتياط.

وبسبب ضخامة الإنفاق العسكري ووجود عجز كبير في الموازنة تبحث وزارة المالية كيفية تدبير هذا المبلغ في ظل تراجع الإيرادات من الضرائب والأنشطة المختلفة، كما تفاوض شعبة الميزانيات في الوزارة الوزارات المختلفة للاتفاق على خطوات محددة لخفض الإنفاق العام، وتوفير السيولة النقدية والأموال التي سيتم تحويلها إلى الإنفاق العسكري. المواطن الإسرائيلي داخل دولة الاحتلال هو من يتحمل وحده كلفة الحرب التي يخوضها نتنياهو وعصابته لهدف لن يتحقق وهو إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وفي المقدمة الطبقة المتوسطة التي تعاني ضغوطاً مالية شديدة.

حالٌ وناس

تداعيات الحرب على لبنان وغزة... إضراب ومقاطعة وانهيار اقتصادي

تجار حرب في غزة

دفع الغلاء الفاحش للسلع الاساسية إلى تنظيم إضراب شامل، امس الثلاثاء، في اسواق مدينتي دير البلح وخانيونس وسط وجنوب قطاع غزة

يوسف ابو وطفة

عمَّ الإضراب الشامل، أمس الثلاثاء، أسواق مدينتي دير البلح وخانيونس وسط وجنوب قطاع غزة بدعوات صادرة من تجمعات العائلات في تلكما المنطقتين رفضاً لارتفاع أسعار السلع الأساسية وحالة الغلاء الفاحش التي تشهدها الأسواق عامةً في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية للعام الثاني على التوالي، والتزمت غالبية المحال التجارية في تلكما المنطقتين وأصحاب «البسطات» والعربات المتنقلة بقرار الإضالي في ما يتعلق بتنفيذ الإضراب حيث خلت الأسواق من المنتجات التجارية وخلت من الحركة المعتادة لها.

وانتشر عدد من الإضالي والتجمعات العائلية الداعية إلى الإضراب في تلك الأسواق والمناطق لمنع خرق قرار الإضراب في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية ورفع التجار لأسعار الكثير من المواد الغذائية والخضروات.

الدعوات انطلقت من دير البلح

وكانت الدعوة الأساسية قد بدأت في منطقة دير البلح وسط القطاع في ظل تركز عدد كبير من النازحين في المدينة، قبل أن تمتد لتشمل منطقة خانيونس جنوبي القطاع في ظل المعاناة الكبيرة التي يعانيها الأهالي مع التجويع. وتكررت خلال الآونة الأخيرة الدعوات المطالبة بالإضراب وإغلاق المحال التجارية وملاحقة التجار الذين يعملون على رفع الأسعار، حيث نشأت ظاهرة ما يعرف بـ «تجار الحروب» الذين لم يكونوا يعملون في مجال استيراد هذه السلع والمواد قبل الحرب الإسرائيلية على القطاع. وتصاعدت الدعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بضرورة تنفيذ حملة مقاطعة ضد تجار وأصحاب محال من أجل الضغط عليهم لتخفيض أسعار السلع والمواد بما يوائم الواقع الاقتصادي للسكان.

الأسعار تقفز 66 ضعفاً

وتصاعدت وتيرة الغضب من قبل الفلسطينيين على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية التي ارتفعت من 6 أضعاف حتى وصلت إلى 66 ضعفاً في بعض السلع وفقاً لتقديرات مختصين اقتصاديين وجهات دولية. وبالتوازي مع هذه الدعوات، تخلو الأسواق الفلسطينية في القطاع من المواد الغذائية والسلع الأساسية في الوقت الذي يستورد فيه عدد من التجار مشروبات غازية أو أصنافاً غير أساسية مثل معلبات «الشكولاتة» ثم إعادة بيعها بأسعار تتجاوز 20 ضعف ثمنها الحقيقي. وخلال الفترة الأخيرة قفزت أسعار السلع والمواد الغذائية كثيراً جداً وسط غياب للمنظومة الحكومية في غزة، حيث يتحكم التجار في أسعار هذه المواد من دون أي تدخل فاعل لهذه الجهات

> الدعوات صدرت من تجمعات العائلات احتجاجاً على تجار الحروب

الاحتلال يقلّص المساعدات

وقلص الاحتلال الإسرائيلي في الفترة الأخيرة حجم المساعدات الواردة للقطاع بشكل لافت حيث بدأت تظهر مظاهر المجاعة بوضوح في مناطق جنوب ووسط القطاع بشكل مماثل لما يجري في مدينة غزة وشمالي القطاع. ويتحكم الاحتلال الإسرائيلي في حركة الصادرات والواردات للقطاع من خلال السيطرة على المعابر الحدودية، حيث يمنع وصول السلع والمواد الغذائية ويستخدم ورقة التجويع أداةً سياسية للضغط على المقاومة الفلسطينية في ما يتعلق بمفاوضات صفقة التبادل الخاصة بالأسرى الإسرائيليين في غزة.

وبحسب المكتب الإعلامي الحكومي في غزة كان القطاع يدخل إليه يومياً ما نسبته 500 إلى 800 شاحنة عبر المعابر المختلفة تتنوع ما بين مواد غذائية ومواد البناء والإعمار بالإضافة إلى المحروقات وغاز الطهي والأدوية والمستلزمات الطبية، فيما لا تتجاوز أعداد الشاحنات المسموح لها حالياً بالدخول بضع عشرات. وبحسب تقرير حديث للأمم المتحدة، سيستمر خطر المجاعة في أنحاء غزة خلال فصل الشتاء ما لم يتوقف القتال ويصل مزيد من المساعدات الإنسانية إلى الأسر، وذلك وفق تقييم حديث للأمن الغذائي في القطاع توقع أن 1,95 مليون شخص في غزة (91% من السكان) سيواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي. وذكر التقرير أن الحرب الممتدة لأكثر من عام في غزة أدت إلى تدمير سبل العيش، وخفض إنتاج الغذاء، وتقييد خطوط الإمداد التجارية والإنسانية بشكل كبير. وقال التصنيف المتكامل الصادر من الأمم المتحدة إن 345 ألف شخص سيواجهون مستويات كارثية من الجوع (المرحلة 5)، و876 ألف شخص سيعانون مستويات الطوارئ من الجوع (المرحلة 4 من التصنيف).

فتاة تحمل كيس مياه في سوق في دير البلح يوم 27 أكتوبر 2024 (الشرق عمّار/ الأناضول)

إغلاق كارفور: المقاطعة تنجح في الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

شكل إعلان سلسلة متاجر كارفور «العلامة التجارية الفرنسية» العاملة في الأردن، إغلاق فروعها كافة وإنهاء أعمالها، تحولاً مهماً في حملات المقاطعة لسلع البلدان المؤيدة والداعمة للكيان الإسرائيلي في عدوانه على قطاع غزة، ولاحقاً لبنان. ويبلغ عدد فروع كارفور في الأردن 51 فرعاً، وهي مملوكة لمستثمر عربي.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة تعكس النتائج التي حققتها حملات المقاطعة التي انطلقت منذ أكثر من عام، واضطرت واحداً من أكبر المتاجر في الأردن إلى إعلان إنهائه التعامل بالعلامة التجارية كارفور، والتحول إلى استخدام علامة أخرى هي «هايبر ماكس». وقد صدر أمس الثلاثاء، بيان عن الشركة العربية لتجارة التجزئة التي كانت مالكة لسلسلة متاجر كارفور في الأردن قبل توقفها عن العمل أكد «إطلاق هايبر ماكس، العلامة التجارية الجديدة للمواد الغذائية في قطاع التجزئة في الأردن، حيث ستوفر العلامة التجارية الجديدة مجموعة واسعة من المنتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية وعروض قيّمة، مقابل التكلفة وتجربة تسوق عصرية صديقة للمستهلكين في 34 موقعاً في مختلف أنحاء المملكة».

وقال البيان: «ستكون العلامة التجارية الجديدة للمواد الغذائية في قطاع التجزئة -التي تملكها وتديرها الشركة العربية لتجارة التجزئة، ماجد الفطيم- أكبر مزود للمنتجات الطازجة محلية المصدر والمنتجات الأخرى في مكان واحد. ومن خلال الاستفادة من الشراكات مع أكثر من 500 مزارع ومورد وشركة صغيرة ومتوسطة تتخذ من الأردن مقراً لها، ستؤدي هايبر ماكس دوراً مهماً في دعم المجتمعات والاقتصاد وأجندة النمو في المملكة». وفي هذا الإطار، قال مصدر مطلع، رفض ذكر اسمه، إن المالك لسلسلة متاجر كارفور في الأردن، غير اسم متاجره، وباع نحو 11 فرعاً منها لمستثمر عربي، لتعمل باسم آخر، وذلك نتيجة للأثر الكبير الذي أحدثته حملات المقاطعة.

وأضاف المصدر لـ«العربي الجديد» أن هذا الإعلان قد يدفع مالكي مقاهٍ ومتاجر ومطاعم أخرى ممن تأثرت مصالحهم إلى اتخاذ خطوات مماثلة والخروج من عباءة العمل تحت مظلة علامات تجارية أجنبية، والهرب من مخاطر استمرار المقاطعة. وأضاف أنه على أرض الواقع، غيرت شركات اسم العلامة التجارية، وراحت تعمل تحت مسميات أخرى، في محاولة للخروج من دائرة المقاطعة. وأعلن مالك سلسلة متاجر كارفور في الأردن، ماجد الفطيم، أن الاسم الذي ستصبح عليه متاجر كارفور في الأردن هو «هايبر ماكس».

وكانت هنالك تقديرات بتراجع الإقبال بنسبة كبيرة على هذه المتاجر، بسبب المقاطعة، لا تقل عن 75%، وذلك في أعقاب حملات مقاطعة واسعة في مختلف البلدان، ومن بينها الأردن. وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي الأردني حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن المقاطعة حققت نتائج واضحة في القطاعات الاقتصادية التي تستخدم علامات تجارية أجنبية بلدانها مؤيدة وداعمة لإسرائيل، وهي جزء من التكيف المجتمعي مع أمرين لهما علاقة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأوضاع الناس المعيشية وتراجع الدخل ومعدلات النمو التي لم تنعكس على الحياة، في ظل ارتفاع الكلف والفوائد والأسعار. أعلن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في استطلاع أجراه أخيراً، أن 93% من الأردنيين التزموا مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأميركية، وتلك التي تنتجها دول داعمة لعدوان الاحتلال على غزة، وأن نحو 95% من المقاطعين توجهوا نحو منتجات بديلة محليّة الصنع، فيما رأى نحو 72% من الأردنيين أن تلك الحملات لا تؤثر بالاقتصاد الوطني.

> القطاعات المحلية استفادت من خلال زيادة الإقبال على منتجاتها

وشملت حملات المقاطعة محطات محروقات وسلعاً غذائية وكمالية ومولات كبرى ومطاعم وألبسة تحمل علامات تجارية لشركات عالمية، ولا سيما أميركية. وخفضت بعض الشركات المشمولة بالمقاطعة أسعار منتجاتها، وأعلنت تقديم عروض وحوافز لاجتذاب الزبائن، لكن الإقبال عليها بقي في حدود متدنية، ولا يغطي الكلف التشغيلية لها، وباتت تبحث عن حلول للهروب من المقاطعة. ورأى القطاع الصناعي الأردني في حملات المقاطعة فرصة لزيادة إقبال الأردنيين على السلع المنتجة محلياً، وزيادة حصتها السوقية، ما ساهم في ارتفاع الطلب عليها بشكل واضح في الفترة الأخيرة. وقال الرئيس السابق للجنة مقاومة التطبيع التابعة للنقابات المهنية في الأردن، مناف مجلي، لـ«العربي الجديد»، إن حملات المقاطعة حققت نجاحاً غير مسبوق، وفي الوقت نفسه أفادت القطاعات الاقتصادية المحلية من خلال زيادة الإقبال على منتجاتها. وأضاف أن ما حدث يعني أن بالإمكان العمل تحت أسماء غير العلامات التجارية التي تدعم بلداننا الاحتلال، والمواطن يهتم بجودة المنتج وليس بالمظاهر، وهذه دعوة لباقي المستثمرين الأردنيين والعرب إلى إنهاء علاقاتهم بالشركات الأجنبية واستحداث علامات تجارية عربية يمكن أن تلقى رواجاً كبيراً في الأسواق العربية والأجنبية.

تحقيق

تدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 90% من السوق المحلي اللبناني ثمن الحرب المتواصلة بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله، ويأتي ذلك وسط مطالبات من رجال الأعمال بضرورة دعم الاستثمارات الخاصة من أجل تخفيف الخسائر المترتبة على العدوان

الاقتصاد الأبيض يدفع ثمن الحرب

إغلاقات واسعة تطاول شركات صغيرة ومتوسطة في لبنان

بيروت ـ اندريا الشوفي

أكد رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين، فؤاد زمكحل، في حديث خاص لـ «العربي الجديد»، أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي التي تدفع ثمن الأزمات والحروب، حيث تمثل 90% من السوق المحلي اللبناني. وأشار إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات كبيرة بسبب مشكلات السيولة التي تؤثر على استمراريتها، فعلى الرغم من انفتاح بعضها على الأسواق الخارجية، تبقى معظم أعمالها مرتبطة في السوق المحلي. وأضاف زمكحل أن «ركائز هذه الشركات ضعيفة وغير ثابتة، مما يجعلها تتأثر بشدة بأي ضربة اقتصادية أو أمنية أو نقدية. ومع ذلك، فهي تمثل المحرك الأساسي لأي اقتصاد، خاصة اقتصاد لبنان، وتسهم في النمو السريع والإنماء عند انتهاء الأزمة، إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة خلال الأزمة، خصوصاً في تلبية حاجات الموظفين واستمرار الأعمال».

المغادرة أو الإغلاق

وأوضح رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين أن العديد من الشركات تضطر إما إلى مغادرة البلاد أو إغلاق أبوابها، ولذا طلب مجلس الإدارة من الجهات الدولية ألا تقتصر المساعدات على الجانب الإنساني والاجتماعي، بل تشمل أيضاً صندوق دعم لهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل ما يُعرف بـ «الاقتصاد الأبيض»، وتقف ضد الاقتصاد الأسود غير الشرعي، وتساعد في إعادة الإعمار والتنمية.

وأشار زمكحل إلى أنه من الصعب تقدير عدد الشركات التي أغلقت أبوابها خلال الشهر الأول من الأزمة، حيث ركزت معظم الجهود في الأسابيع الأولى على تأمين الحماية والإيواء. وذكر أن الوضع لا يمكن مقارنته بحرب عام 2006، مؤكداً أن بعض القطاعات تضررت أكثر من غيرها، مثل القطاع السياحي الذي اضطر معظم مستثمريه إلى إغلاق أبواب مشروعاتهم وتسريح بعض الموظفين أو خفض رواتبهم، بينما تمكنت قطاعات أخرى من توفير رواتب موظفيها، ومن المتوقع أن تتضح آثار الأزمة في الأشهر القادمة، خاصة الشهرين الثاني والثالث بعد بدايتها.

40%

توقع رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين، فؤاد زمكحل، انخفاض الناتج المحلي اللبناني بنسبة تتراوح بين 30 و40% إذا استمرت الحرب، ليصل الناتج المحلي إلى 12 مليار دولار.

ويبيّن أن الفرق بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة يكمن في أن الشركات الكبيرة كانت قد أعدت احتياطيات تكفي لحوالي 4 أشهر لتغطية رواتب الموظفين، بينما تملك الشركات الصغيرة والمتوسطة سيولة تكفي لشهرين حدًا أقصى، مشيرًا إلى أن الاقتصاد اللبناني، خصوصًا القطاع الخاص، فقد جزءًا كبيرًا من مقوماته لمواجهة الأزمات وإعادة الإعمار، إذ إن عملية إعادة البناء تحتاج إلى ركائز متينة. وفي ما يتعلق بالمستقبل، أشار زمكحل إلى أن «الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على السوق المحلي تجد صعوبة كبيرة في مواجهة الأزمات. أما الشركات المتوسطة والكبيرة التي نقلت مواقعها إلى خارج لبنان منذ الأزمة المالية والنقدية التي بدأت قبل خمس سنوات، فإنها تعتمد الآن على مداخيل خارجية، مما يساعدها في حماية بعض الموظفين». وأكد زمكحل ضرورة التحلي بالواقعية، إذ إن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى إغلاق الشركات أو تخفيض الرواتب وتسريح العمال، ما سيفاقم الأزمة الاجتماعية. وأضاف أن الحكومة عاجزة عن اتخاذ قرارات واضحة لحماية المجتمع، مما يضع القطاع الخاص المُنهك في مواجهة قطاع عام متداع. وحذّر من أن الحرب والتدهور الاجتماعي سيتركان آثارًا سلبية تمتد لسنوات قادمة، مشيرًا إلى انخفاض الناتج المحلي من 55 مليار دولار عام 2018 إلى 18 مليار دولار في نهاية عام 2023، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر بنسبة تراوح بين 30 و40% إذا استمرت الحرب، ليصل الناتج المحلي إلى 12 مليار دولار، مما يضع لبنان أمام اقتصاد ضعيف وشعب يعاني الفقر.

> رجال الأعمال يطالبون بدعم مالي لتخفيف الخسائر

> المشروعات الصغيرة تمثل 90% من السوق المحلي

اجتماع طارئ

وكان مجلس إدارة الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين قد عقد اجتماعاً طارئاً، أول من أمس، برئاسة فؤاد زمكحل، في حضور الأعضاء في لبنان والعالم.

وأكد المجتمعون أن «سيدات ورجال الأعمال اللبنانيين يستنكرون كل أعمال العنف والحرب، ويشدّدون على أن لبنان هي منصة الحضارات وأرض مقدسة، ورسالة إلى العالم، ويريدون أن يعيشوا بسلام حقيقي ومستدام». شدد المجتمعون على إمكان صمود شركات القطاع الخاص في ظل هذه الحرب الكارثية، مؤكدين أن إلى أن «جائزة نوبل الأخيرة بالاقتصاد، كانت تمنح تفسير لماذا بعض الدول غنيّة والأخرى فقيرة، وعن أبحاث دقيقة حول كيفية مساعدات طبيعية للمؤسسات، وتفسير سبب ثراء بعض البلدان وبقاء بلدان أخرى فقيرة». وأوضحوا أن المجتمعات التي تعاني ضعف سيادة القانون والمؤسسات والتي تستغل السكان، لا تحقق النمو أو التغيير إلى الأفضل، أما البلدان التي تطوّرت فهي التي بنت مؤسسات شاملة، وتدعم سيادة القانون وحقوق الملكية، وتزدهر مع مرور الوقت.

وزار وفد من «تجمّع الشركات اللبنانية» برئاسة باسم البواب، وزير المالية السابق الخليل. وخلال اللقاء، بُحث الوضع الاقتصادي والمالي العام في البلاد، وكذلك بشكل أساسي متطلبات صمود الشركات والحفاظ على العاملين فيها. وضم الوفد، بالإضافة إلى البواب، كلاً من نائب رئيس التجمّع، هادي سويرة، وعضوي مجلس الإدارة، محمد علي قباني وزياد شهاب الدين. ووفق بيان «التجمّع»، أكد وزير المالية «أن الوضع الذي يمرّ به البلد استثنائي، وأن الوزارة على استعداد لاتخاذ إجراءات من شأنها تخفيف الأعباء عن الشركات». «وهي قد بدأت بذلك من خلال إجراءات لها علاقة بتمديد المهل». أما البواب، فقد عرض مطالب التجمّع، وهي مطالب موحدة مع الهيئات الاقتصادية، والتي تستجيب لمتطلبات صمود الشركات وتمكينها من الاستمرار بالعمل ودفع الرواتب لموظفيها، حسب البيان. وشدد البواب على «ضرورة إبقاء أكبر قدر من السيولة لدى المؤسسات الخاصة وعدم سحبها منها في هذه الظروف العصيبة التي يسجل فيها أدنى مستوى للأعمال»، متمنياً على «الوزير تمديد المهل بالنسبة إلى الضرائب والضريبة على القيمة المضافة وكل ما له علاقة بالمالية»، وفق البيان.

بحث تقوية صمود الشركات والحفاظ على موظفيها

العدوان الإسرائيلي أضر بمختلف الأنشطة الاقتصادية في لبنان (فرانس برس)

مال وسياسة

فرض الاقتصاد نفسه لاعباً لا يستهان به في الانتخابات الرئاسية الأميركية، بجانب المتنافسين دونالد ترامب وكامالا هاريس، إذ تسيطر قوائم الأسعار والرواتب والمزايا الاجتماعية بقوة على أذهان الناخبين بغض النظر عن قضايا أخرى ربما لا تقل أهمية

ورقة الاقتصاد الانتخابية

التضخم والنمو الاقتصادي في تصويت الأميركيين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

نما الاقتصاد بسرعة خلال حكم إدارة الرئيس الحالي جو بايدن، لكن الأسعار ارتفعت بشكل كبير، ما ترك تساؤلات حول أيهما تذكره الناخبون خلال المفاضلة الصعبة بين الجمهوري الرئيس السابق دونالد ترامب والديمقراطية نائبة الرئيس كامالا هاريس. واتجهت أميركا المنقسمة والقلقة بشدة، أمس الثلاثاء، إلى صناديق الاقتراع لاختتام انتخابات رئاسية متأثرة بالتضخم وتشوبها اضطرابات تاريخية، فضلا عن إنفاق مليارات الدولارات على الإعلانات والفعاليات الانتخابية لترامب وهاريس، اللذين ظلا محاصرين في سباق متقارب قبيل أيام قليلة من بدء الاقتراع. ورغم الارتفاع، إلا أن الأسعار ارتفعت بشكل حاد وأصبحت المعيشة أكثر كلفة، وهذه العوامل كفيلة بتبديل مزاج الأميركيين.

لم تركز هاريس على الوظائف وأرقام النمو بقدر ما فعل بايدن، بل ركزت رسالتها بدلاً من ذلك على ما سمّته «اقتصاد الفرص». في حين قال ترامب إنه سيدفع بمجموعة من التخفيضات الضريبية والتعرفات الجمركية لاستمالة الناخبين، لكن ذلك يرسم صورة أكثر قتامة لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، حذر ترامب من أن فوز هاريس من شأنه أن يؤدي إلى «كساد اقتصادي على غرار عام 1929». أعطى الأميركيون الاقتصاد درجات منخفضة خلال إدارة بايدن، مدفوعين بالإحباط بشأن الأسعار. ومع ذلك، هنا أيضاً، يدخل الانقسام الحزبي الحاد حيز التنفيذ. فقد أظهرت استطلاعات رأي المستهلكين، وفق جامعة ميشيغن، أن الجمهوريين يصنفون الاقتصاد بأنه أسوأ مما كان عليه حتى عندما ضرب وباء كورونا الولايات المتحدة في العام الأخير من رئاسة ترامب، بينما يصنفه الديمقراطيون بأنه أفضل مما كان خلال فترة ترامب.

على الرغم من هذه التقييمات المتباينة والمتشائمة من جانب كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فإن ما كان الناس يفعلونه بمحافظهم يروي قصة مختلفة. في الأسبوع الماضي، ذكرت وزارة التجارة أن الإنفاق الاستهلاكي، بعد تعديله وفقاً للتضخم، ارتفع بنسبة 3% في الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من 2023. في حين نما الإنفاق الاستهلاكي خلال السنوات الثلاث الأولى من حكم إدارة ترامب، قبل الوباء، بمعدل سنوي بلغ 2,6%، قد يكون التفاعل بين النمو القوي والأسعار المرتفعة سبباً رئيسياً لإظهار استطلاعات الرأي أن المنافسة على الانتخابات متقاربة. وهذا واضح أيضاً في نموذج التنبؤ الرئاسي الطويل الأمد الذي طوره راي فير، الخبير الاقتصادي في جامعة ييل في ولاية كونيتيكت، شمال شرقي الولايات المتحدة، لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين. فبعد فحص البيانات التي تعود إلى أوائل القرن العشرين، وجد أن ثلاثة متغيرات اقتصادية نجحت في التنبؤ بالتصويت الرئاسي. المتغير الأول هو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو المعدل حسب التضخم، في الأرباع الثلاثة التي سبقت الانتخابات. فكلما زاد النمو الذي حققه الاقتصاد خلال عام الانتخابات، كان ذلك أفضل لمرشح الحزب الحاكم.

ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2% في الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام، وهو أفضل معدل قبل الانتخابات منذ فوز الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش بفترة ولايته الثانية في عام 2004. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أفضل بلغ 2,8% خلال رئاسة بايدن بالكامل حتى الربع الثالث، وهو الأفضل منذ ولاية الرئيس الأسبق ليندون جونسون (من عام 1963 إلى 1969)، بلغ 4,5% في أول 15 ربعاً من رئاسة بايدن، وهو أسرع وتيرة منذ الفترة الأولى للرئيس الأسبق دونالد ريغان (من 1981 إلى 1989).

وكانت ذاكرة الناخبين الطويلة بشأن التضخم ظاهرة هذا العام. فقد استمر الغضب من الزيادات الحادة في الأسعار التي حدثت في وقت سابق من رئاسة بايدن على الرغم من تباطؤ التضخم. واستمر ذلك على الرغم من أن التحليلات الاقتصادية لبيانات وزارة العمل تظهر أن أجور معظم العمال ارتفعت أكثر من ارتفاع الأسعار.

والمتغير الأخير في نموذج فير هو ما يسميه «أرباع الأخبار الجيدة»، وتعبر عن عدد الأرباع خلال الفترة الرئاسية التي تجاوز فيها نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي 3,2%. وخلال إدارة بايدن كانت هناك أربعة من هذه الأرباع، بينما كانت هناك ثلاثة لترامب قبل انتخابات 2020. وبناءً على المتغيرات الاقتصادية الثلاثة، بالإضافة إلى بعض المقاييس غير الاقتصادية، مثل المدة التي قضاها حزب الرئيس في السلطة، يتوقع «نموذج فير» أن تحصل هاريس على 49,5%، وترامب على 50,5%، من حصة الأصوات، وهي متقاربة مع متوسطات استطلاعات الرأي قبيل الانتخابات التي أشارت إلى سباق متساوٍ تقريباً. لكن هذا لا يعني أن النتائج الفعلية ستبدو وكأنها متقاربة، إذ لا يتضمن «نموذج فير» أياً من القضايا غير الاقتصادية التي يمكن أن تحفز الناخبين، أو مدى فعالية الحملات في جهودها، وفق تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الثلاثاء.

وأشار التقرير إلى أن الصورة الاقتصادية التي يأخذها الناس معهم إلى صناديق الاقتراع يمكن أن تتغير دائماً بطرق لا يمكن لأي نموذج التقاطها. فقد أظهر تقرير التوظيف الصادر يوم الجمعة الماضي، أن الولايات المتحدة اكتسبت 12 ألف وظيفة فقط الشهر الماضي. وقد تشوه هذا الرقم بشدة بسبب فقدان الوظائف بسبب إعصاري هيلين وميلتون، فضلا عن إضراب عمال شركة بوينغ لصناعة الطائرات العملاقة، لذا فإن الأشخاص الذين يقرأون العناوين الرئيسية فقط قد يشعرون بقدر أكبر من الكآبة. لكن أيضا هناك من يملأون سياراتهم بالوقود، والذين يتوصلون إلى استنتاج مختلف. فقد بلغ متوسط سعر غالون البنزين العادي 3,1 دولارات يوم الاثنين الماضي، وفقاً لجمعية السيارات الأميركية (AAA)، مقارنة بـ3,43 دولارات قبل عام وذروة يونيو/ حزيران 2022 عند 5,02 دولارات. ويؤثر البنزين بشدة على أداء الناس بشأن التضخم، فهو عملية شراء متكررة، ويتم عرض السعر على لافتات شاهقة. وسواء كانت هاريس هي الفائزة أو ترامب، فسيكون من الممكن الإشارة إلى الاقتصاد والقول بكل تأكيد «هذا هو السبب» المؤثر، لكنه لن يكون السبب الوحيد أيضاً.

شخص يدلي بصوته اللدى الجولة الأولى من التصويت المبكر في مدينة دايتونا بيتش بولاية فلوريدا، 21 أكتوبر 2024 (فرانسين برس)

التضخم أكثر تأثيرا على قرارات الناخبين من مؤشرات النمو الاقتصادي

تراجع طفيف لسعر الذهب

سجل سعر الذهب تراجعا طفيفا، أمس الثلاثاء، مع امتناع المستثمرين عن المجازفة، وسط ترقب ما ستسفر عنه الانتخابات الرئاسية الأميركية، فضلا عن ترقب اجتماع لجنة السياسة النقدية للبنك الفيدرالي الصغرى، في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وتراجع المعدن النفيس في المعاملات الفورية بنحو 0,1% مسجلا 2733,39 دولارا للأوقية، بعدما بلغ مستوى قياسيا مرتفعا إلى 2790,15 الأسبوع الماضي.

الأسواق الإيرانية تترقب صدمة جديدة

إيرانية في أحد أسواق تبريز، 17 أكتوبر 202 (مرتضى نيكوبازل/Getty)

يسيطر القلق على المواطنين الإيرانيين من تفاقم المشاكل الاقتصادية على خلفية التصعيد بين طهران والاحتلال الإسرائيلي الذي ينذر بحرب إقليمية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

يترقب الاقتصاد الإيراني المتأرجح بفعل العقوبات الأميركية وسوء الإدارة لعقود صدمة جديدة على وقع تصاعد التوترات الإقليمية وارتفاع أسعار العملات الأجنبية، خاصة الدولار، وتراجع الريال الإيراني بشكل قياسي خلال الأيام الأخيرة، ما أثار مخاوف لدى المواطن من احتمال دخول الأسواق في تقلبات واضطرابات كبيرة، على غرار حالات سابقة عندما كان الدولار يسجل طفرة بين الحين والآخر.

وتابع المواطن الإيراني بقلق مآلات المواجهة الحالية بين إيران والاحتلال الإسرائيلي واحتمال وقوع حرب إقليمية من شأنها أن تفاقم بشكل غير مسبوق الأزمة الاقتصادية في البلاد. وفي هذه الأجواء، قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، يوم الاثنين الماضي، في لقاء مع منتجين زراعيين، إن بلاده تواجه اليوم «حرباً اقتصادية شاملة»، مؤكداً أن «الحرب اليوم هي حرب اقتصادية وليست حرب القنابل والصواريخ». وأضاف بزشكيان «نمتلك الصواريخ لكي لا يتجرأوا على مهاجمتنا»، موضحاً أن «أعداء» إيران يريدون تركيعها اقتصادياً من خلال المشكلات الاقتصادية، معبراً عن مخاوفه من هذه المشكلات. وارتفع سعر صرف الدولار في السوق الإيراني الموازي لأول مرة إلى أكثر من 700 ألف ريال، قبل أن يتراجع بشكل طفيف، الاثنين، إلى نحو 690 ألف ريال.

ويقول الخبير الاقتصادي الإيراني علي سعدوندي إن ارتفاع أسعار العملات الأجنبية يصبح طبيعياً عندما تشهد الجغرافيا السياسية الإيرانية تطورات وتوترات ومخاوف من احتمال اندلاع حرب، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذه التوترات على خلفية التصعيد بين إيران والاحتلال الإسرائيلي ليست العامل الوحيد وراء تراجع سعر الريال وصعود عملات أجنبية في البلد.

ويوضح سعدوندي أن المشكلة الأساسية تكمن في سياسات البلاد بشأن النقد الأجنبي «فعندما تتراجع موارد إيران من هذا النقد وتتبع سياسة تثبيت أسعار الدولار يؤدي ذلك إلى صدمة في سوق العملات في نهاية المطاف، وهذا ما يجري بين حين وآخر منذ خمسة عقود».

وعن تبعات ارتفاع أسعار الصرف في السوق الإيراني والأجواء المشحونة على خلفية الهجوم الإسرائيلي الأخير والتهديدات الإيرانية بـ«رد قوي وحتمي»، يقول الخبير الاقتصادي إن بقية الأسواق الإيرانية، وخاصة أسعار السلع والخدمات، لم تشهد حتى الآن «تغييراً ملحوظاً»، متوقعاً أن يكون لارتفاع الدولار هذا المفعول لاحقاً بعدما يؤدي إلى زيادة مستوى الاضطراب وعدم اليقين، ومصير التصعيد الراهن في المنطقة، مشيراً إلى أن من تبعات تراجع سعر الريال هو تأثيره السلبي على الاستثمارات في البلد.

يؤكد سعدوندي أن ارتفاع سعر الدولار يحدث عادة في إيران على نحو «صدمة»، وهو ما يشكل أيضاً صدمة للاقتصاد، مضيفاً أن هذه الزيادة في الأسعار كان من الممكن أن تؤثر إيجابياً على الصادرات الإيرانية كما حصل ذلك في تركيا. لكن السياسة التي يتبعها البنك المركزي الإيراني، وفق رأيه، في ضخ العملات الأجنبية في السوق وخاصة الدولار، أسست لـ«محسوبية» لا تخدم الصادرات الإيرانية و«إنما تقمعها» لصالح السيطرة على السوق على مدى قصير.

من جانبه، يؤكد الخبير الاقتصادي الإيراني محسن جندقي لـ«العربي الجديد»، أن تقلبات أسعار العملات الأجنبية تعود لعدة أسباب، مضيفاً أنه على عكس ما يعتقده البعض فإن التوترات والتصعيد في المنطقة ليست السبب الوحيد في تراجع الريال وزيادة سعر الدولار وعملات أخرى، مشيراً إلى سبب مهم آخر هو الركود التضخمي الذي يواجهه الاقتصاد الإيراني، والذي تسبب في دخول أسواق في الركود وانتعاش أسواق أخرى. ويوضح جندقي أنه في ظل التضخم الذي يقدر بنسبة تتجاوز 30%، فإن ارتفاع أسعار العملات أيضاً كأي سلعة أخرى «أمر لا مفر منه»، أي أنه حتى لو لم تكن هناك توترات ساخنة في المنطقة، فإن سعر الدولار كان سيرتفع، غير أنه يتوقع أن يتوقف سعر الصرف عند 700 ألف ريال ولا يرتفع أكثر من ذلك بسبب التضخم الذي يخيم على الاقتصاد.

سعر الدولار في السوق الموازي وصل إلى 700 ألف ريال للمرة الأولى

نزوح من صناديق بيتكوين

نيويورك ـ **العربي الجديد**

شهدت صناديق بيتكوين المتداولة في الولايات المتحدة أعلى صافي نزوح يومي للأموال حتى الآن، بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأكثر حساسية. وأظهرت بيانات تقرير لها، أمس الثلاثاء، أن مجموعة مكونة من 12 صندوقاً، تُدار من قبل شركات مثل «بلاك روك» و«فيديليتي إنفستمنت»، سجلت خروج استثمارات بقيمة 579,5 مليون دولار يوم الاثنين. يأتي هذا في وقت يتأهب فيه المتعاملون في الأصول الرقمية لفترة من تصاعد التقلبات فور انتهاء الانتخابات الأميركية. ويتنافس المرشح الجمهوري دونالد ترامب مع منافسته مرشحة الحزب الديمقراطي كامالا هاريس نائبة الرئيس الحالي، في سباق قد يطول، ما يدفع المستثمرين في مختلف فئات الأصول إلى التحضير لاضطرابات السوق. وخلال الحملة الانتخابية، تعهد ترامب بجعل الولايات المتحدة «عاصمة العملات المشفرة على مستوى العالم»، بينما تتبنى هاريس نهجاً أكثر اعتدالاً، واعدةً بدعم إطار تنظيمي للصناعة. ويتعارض هذا التباين في المواقف مع التشديد الذي شهدته السوق تحت إدارة الرئيس الحالي جو بايدن.

وأثار موقف كلٍّ من ترامب وهاريس التفاؤل في مجتمع العملات المشفرة، بالمقارنة مع القيود التي فرضت على الصناعة في ظل إدارة الرئيس الحالي جو بايدن. لكن انحياز ترامب القوي لقطاع العملات المشفرة جعل بيتكوين تتدرج تحت ما يُسمى بـ«تجارة ترامب»، أي الأصول التي تستفيد من فوز المرشح الجمهوري. وساعد تفوق الرئيس السابق على هاريس في أسواق المراهنات في رفع سعر بيتكوين بالقرب من مستوى قياسي منذ أسبوع، لكن فرصه لتراجعت منذ ذلك الحين، ما أدى إلى انخفاض سعر العملة المشفرة. وقال بول هوارد، المدير الأول في «وينسنت»، وهي شركة تضطلع بدور صانع السوق للأصول المشفرة: «لن تظهر التغييرات الأكبر في السياسات المرتبطة بالعملات المشفرة واتجاهها للمدى المتوسط والبعيد حتى مرور الأسبوع وتحديد هوية من سيبقى في المناصب المحيطة بالرئيس أو سيشغلها». وارتفع سعر بيتكوين بنسبة 2,3% إلى 68621 دولاراً، صباح أمس، في لندن. وكانت العملة المشفرة الأشهر عالمياً قد سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 73798 دولاراً خلال مارس/ آذار الماضي، بدعم من تدفق استثمارات على الصناديق المتداولة الأميركية، وصعدت بأكثر من 60% منذ بداية عام 2024، متفوقة على أصول أخرى مثل الأسهم والذهب.

وتوضح البيانات في تقرير صادر عن منصة «دبرايف دوت إكس واي زي»، المتخصصة في تداول مشتقات العملات المشفرة، أن توزيع عقود الخيارات المتفائلة والمتشائمة لبيتكوين بالتساوي تقريباً خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي يدل على أن المتداولين مستعدون بشكل متكافئ لتحركات صعودية وهبوطية بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

بالنسبة للأسابيع التي تلي الانتخابات، تشير البيانات من بورصة «دريبيت» إلى احتمال تداول بيتكوين ضمن نطاق سعري يراوح بين 60 ألف دولار و80 ألف دولار، وذلك استناداً إلى ذروة الاهتمام المفتوح، أو العقود المستحقة، للمراهنات الهبوطية والصعودية على التوالي.

خروج استثمارات بقيمة 579,5 مليون دولار من صناديق بيتكوين

ترامب خلال مؤتمر حول بيتكوين في مدينة نأشفيل بولاية تينيسي، 27 يوليو 2024 (Getty)

رؤية

المبالغة والحقيقة في مشهد الاقتصاد المصري

شريف عثمان

ما زال الانقسام الشديد يخيّم على المشهد الاقتصادي في مصر، بين متشائم يتوقع انهيار العملة المصرية في أي لحظة، بسبب اختلالات هيكلية في الاقتصاد، عولجَت بمسكنات، دون تحقيق أي تنمية حقيقية، ومتفائل يرى في البلد العريق سويسرا الشرق، التي تمكنت من اجتياز كل العقبات التي وُضعت في طريق الصحوة الاقتصادية الكبرى، واقتربت من الانضمام إلى قائمة أكبر اقتصادات العالم.

يرى المتشائمون أن الدولار سيصل قريباً إلى سعر 80 جنيهاً في البنوك، وسيتجاوز 100 جنيه في السوق غير الرسمية، مستشهدين في ذلك بتراجع إيرادات مصر من قناة السويس، بسبب عزوف عدد كبير من الشاحنات عن المرور فيها خوفاً من التعرض لهجمات الحوثيين، وأيضاً انخفاض إيرادات السياحة، بسبب ارتفاع المخاطر الجيوسياسية في المنطقة، مع استمرار حرب الإبادة التي يشنها جيش الاحتلال في غزة، وفي أراضٍ أخرى، فلسطينية ولبنانية.

يقول هؤلاء إن الحكومة المصرية لم تستفد من الدرس القاسي الذي تعرضت له خلال العامين الماضيين، إذ ما زالت مستمرة في التوسع في الإنفاق البذخي الحكومي، تغذي الأموال على المشروعات الضخمة التي لا تدرّ عائداً، وتورط نفسها مرة أخرى في الاعتماد على الأموال الساخنة، بينما تغيب تماماً أي خطوات في طريق التنمية المستدامة، وزيادة الإنتاج، والتوسع في التصدير.

أصيب المصريون بصدمة Trauma مما حدث لعملتهم اعتباراً من شهر مارس/ آذار 2022 حتى مارس 2024، حين فقد الجنيه خلال عامين أكثر من ثلثي قيمته، فانخفضت قيم أصولهم، وتراجعت القدرة الشرائية لدخولهم، وتعقدت معيشتهم، وأحبطت آمالهم. وبالتزامن مع ذلك، ارتفعت أسعار أغلب السلع والخدمات في البلاد، حتى الأساسية منها، مثل الخبز والأرز والسكر، وأيضاً وقود السيارات والغاز والكهرباء.

وزاد من صدمة المصريين ما يرونه حولهم من انهيار في قيم العملات المحلية، كما حدث في كلّ من ليبيا والسودان ولبنان وسورية وإيران والعراق، الأمر الذي قد يفسر التخوفات الموجودة لدى البعض، وعلو نبرة التشاؤم بين الأفراد، سواء كانوا من المنتمين إلى الطبقتين الدنيا والمتوسطة، أو أولئك الذين تمكنوا من الالتحاق بمجتمع رجال الأعمال، والذين تجرعوا بدورهم مرارة التراجع الكبير في سعر الجنيه أمام الدولار، على مدار عامين، قبل أن تأتي صفقة الإنقاذ من الإمارات، المعروفة باسم «رأس الحكمة» في فبراير/شباط 2024، لتنتشل البلاد من الإفلاس، إلى حين.

وعلى الجانب الآخر، يرى المتفائلون من أعضاء الحكومة المصرية وصندوق النقد أن مصر تمضي قدماً في طريقها لتحقيق نجاحات في برنامج الإصلاح الاقتصادي، رغم التحديات الكبيرة التي تشهدها مختلف اقتصادات المنطقة. ويوم الأحد الماضي، قال رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إن «شراكة مصر مع صندوق النقد تدار بإيجابية، بما يدعم جهود الحكومة في التغلب على الكثير من التحديات التي واجهتها خلال الفترة الماضية». وأكد مدبولي أن الأزمات المتلاحقة كان لها تأثير مباشر في الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن حكومته استطاعت أن تعبر باقتصادها إلى منطقة آمنة «حيث أقامت اقتصاداً قوياً ومرناً، قادراً على مجابهة الصدمات». وشدد مدبولي على «استمرار التزام الحكومة تطبيق سعر صرف مرن للجنيه مقابل الدولار، بالتنسيق مع البنك المركزي» في إطار «الحفاظ على المكتسبات التي تحققت، وعدم العودة إلى المربع صفر» على حد قوله.

وأظهرت كريستالينا غورغييفا، مديرة صندوق النقد الدولي، قدراً مماثلاً من التفاؤل، إذ أشارت إلى أن «تراجع معدل تراكم الدين في مصر يعني أنها باتت أكثر أماناً، في عالم يموج بالصدمات الاقتصادية»، مشددة على «أهمية خطوات الحكومة الهادفة إلى تحقيق استقرار أكبر للاقتصاد الكلي، وخفض نسبة التضخم». وتوقعت غورغييفا «ارتفاع معدل النمو في مصر إلى 4,2% في العام المقبل، وتراجع التضخم من معدلاته الحالية، القريبة من 25%، إلى نسبة 17% في نهاية العام المالي الجاري»، ولا سيما أن هذا الأمر مهم للجميع، خصوصاً الفقراء والطبقة المتوسطة في البلاد، كما تقول غورغييفا. وقد يكون لمدبولي وغورغييفا بعض الحق في ما يتعلق بالظروف غير المواتية التي تمر بها المنطقة، وأيضاً في إلقاء الضوء على المؤشرات الإيجابية التي تحققت، من تراجع الدين الخارجي بنحو 15 مليار دولار، ووصول احتياطي النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، مع استقرار سعر الدولار مقابل الجنيه حول مستوى 49 جنيهاً للدولار، على مدار ما يقارب ثمانية أشهر. ومع ذلك، يتعين على الحكومة ألا تتجاهل أن أياً من ذلك ما كان ليحدث لولا صفقة الإنقاذ الإماراتية، التي ألقت في خَيْر الحكومة خمسة وثلاثين مليار دولار، لم تستخدم حتى الآن في الغرض الذي كانت موجهة إليه، وهو مشروع تطوير منطقة رأس الحكمة.

المبالغة في التشاؤم والإفراط في التفاؤل مكروهان في الظرف الحالي للاقتصاد المصري، وينبغي للمهتمين التمسك بالحقائق، بلا تزييف ولا تزيين. وخلال الأربع والعشرين ساعة التي سبقت كتابة هذا المقال، نشرت وسائل الإعلام خبرين مهمين، تحدث أولهما عن استيراد مصر 420 ألف كتكوت من الخارج، بهدف زيادة العروض من البيض وتحقيق الاستقرار في سعره، على الرغم من المحاولات المبذولة في كل اتجاه لتقليل الاستيراد، وتقليل الضغوط على العملة المصرية.

أما الخبر الثاني، فكان يتحدث، لأول مرة على حد علمي، عن «ممثل الصندوق المقيم» في مصر، واسمه اليكس سيغورا، في وضع أشبه ما يكون بحالة المندوب السامي البريطاني، وقت الاحتلال البريطاني لمصر، الذي كان لديه صلاحيات التدخل في القرارات الحكومية المصرية وتوجيهها وفقًا للمصالح البريطانية، وكان يملك صلاحية إقالة المسؤولين المصريين أو تعيينهم، وكان يشرف أيضاً على قناة السويس، التي كانت تعتبر شريانًا حيويًا للتجارة العالمية والإمبراطورية البريطانية! وبعيداً عن التفاؤل والتشاؤم، فهل نطمع نحن المصريين في سماع تفسير حكومي لهذين الخبرين؟ أم أن لا حياة لمن ننادي؟